فجزم الشرط والجزاء في الاول والشرط في الثاني واجب لوجود العامل وقابلية المعمول
لكونه معربا قوله وان كان الثاني فالوجهان اي لكن كان الجزاء مضارعا فالشرط
ماضيا كقولك ان ضربت اضربك يجوز الجزاء الجزم والرفع اما الجزم فلما مر من
وجود العامل وقابلية المعمول وهذا قياس واما الرفع فاستحسانا وذلك لان الجزاء حيث
ينجزم انما ينجزم تبعا للشرط فاذا لم ينجزم المتبوع وهو الشرط لم ينجزم ايضا تبعه
وهو الجزاء كذا في شرح المفصل للمصنف قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا
او معنى لم يجز الفاء هذا تقسيم آخر بحسب دخول الفاء في الجزاء وعدمه وذلك على ثلثة
اقسام قسم يجب مجيئها فيه وقسم يجوز وقسم يمتنع فالمصنف شرع في القسم الذي لا يجوز
مشروط بشرطين احدهما ان يكون الجزاء ماضيا لفظا كقولك ان اكرمتني اكرمتك او تقديرا
كقولك ان اكرمتني لم اكرمك بعض قولك لم اكرمك وان لم يكن ماضيا لفظا فهو ماض معنى
لما مر من معنى لم وثانيهما ان يكون الجزاء بغير قد لفظا او تقديرا كما مر من المثالين
ومثال ما يكون قد فيه لفظا قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت ثم المصنف زاد
قيدا آخر في شرح المفصل وهو قوله متصرفا احترازا عن ورود نحو قوله تعالى فان كذبوك
فعسى ان تكذبوا رسلا وعن نحو قولك ان اكرمتني فليس زيد بكريم وانما امتنع في هذا
القسم لانهم لما اوثروا الشرط في الجزاء لتقلب معناه الى الاستقبال اذ هو موضوع
لذلك وان مانع في الجواب عن الانقلاب استغنوا فيه عن الرابطة اكتفاء بالربط المعنوي

المعنوي بخلاف ما اذا كان بعد الا فانه يتحقق كونه ماضيا بوجود قد اذ هو انما تدخل
الماضي لتحقق كونه ماضيا قريبا من الحال ارتفع اثر الشرط لتعارضه فتستلزم الحاجة الى
الربط اللفظي وبخلاف ما فعال الغير المتصرفة اذ هي كصيغها غير متصرفة فلا
يظهر تاثير حرف الشرط فيها بقلبها الى الاستقبال فان قلت ما الدليل على انه
قد في قوله ثم قصدت قلت وكان هذا امر يرجع الى المراد في كل موضع يراد
وقوع الفعل في زمان مضى تقدر قد ليدل على ذلك ثم جيء بالفاء للربط ويعضد
ذلك ما قال المصنف في شرحه حيث قال وانما انبت قد او قدرت ليكون تنبيها على
تعذر تاثير الشرط بعدها لانه بالتحقيق لمن الذي اقدم وقوع فان قلت بعض الشروح
جعل قوله لفظا او تقديرا متعلقا بقد وفي بعضها جعل متعلقا بالماضي فايهما
هو الصواب قلت كلاهما ليس بسديد لو اكتفوا على هذا التقدير بيانه انه كما
ان هذا القيد محتاج اليه من جانب قد فكذا من جانب الماضي كما اوضحته فالصواب
ان يقال انه من قبيل الاكتفاء كما مر من نحو قوله واني وقيار بها لغريب قوله
وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان بيان موضع يجوز مجيء الفاء فيه
وهو ما اذا كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا اما المضارع المثبت فوجه الفاء
فيه كونه صالحا لان يكون مبتدا محذوف الخبر تقديره فيقوم او فهو يقوم وحينئذ تعذر
تاثير حرف الشرط فيه فتعين دخول الفاء وله تقديره بنفسه هو كما في قوله تعالى
حرف الشرط فيه للاستقبال فتعين حذف الفاء فلذلك جاز الامران كذا في شرح
المصنف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)